

مقاربة معرفية ومفاهيمية للسياسة الخارجية

أ . كريم رقبولي - جامعة سطيف - 2

مقدمة :

تعتبر عملية صنع السياسة الخارجية وإتخاذ قراراتها إحدى أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها عبر توظيف مختلف الأدوات والوسائل التي تستعملها، وذلك من خلال ما تمتلكه من إمكانيات وقدرات تستطيع بواسطتها البلوغ الأهداف المرسومة فبعض الدول تلجأ إلى تحقيق أهدافها عبر الوسائل السلمية كالديبلوماسية، بينما هناك دول أخرى تعتمد على الوسائل العدوانية كالحرب، وهذا بدافع تحقيق غاياتها، ووفقا لما تتطلبه مصالحها.

و معلوم أن السياسة الخارجية المعتمدة من طرف دولة من الدول، هي التي تعمل على توجيه سلوكها الخارجي إزاء الدول الأخرى، خدمة لمصلحتها (الوطنية - القومية) ، وتحقيقا لأهدافها في البيئة الدولية حسب متطلبات إحترام القواعد الدولية العامة، التي تحكم وتنظم العلاقات بين الدول، و التي غالبا ما تستمد دورها مما توفره لها البيئة الداخلية.

وقد شهد موضوع السياسة الخارجية عدة تطورات وعبر مختلف الأزمنة التي مرت بها، شأنها في ذلك شأن بقية العلوم الإنسانية التي عرفت تحولات مختلفة، سواء على المستوى النظري، أم على المستوى العلمي والتطبيقي، وقد تمخضت عن هذه التحولات العديد من الأسئلة - الجديدة والمستجدة - المعبرة عن هذا التطور الذي شهدته السياسة الخارجية .

ولمعالجة موضوع المقاربة المعرفية للسياسة الخارجية وأبعاد مفاهيمها، يمكن طرح الإشكالية التالية :
ما هو دور المقاربات المعرفية والمفاهيمية في تمكين الدولة من بناء سياسة خارجية أكثر ملاءمة للتطبيق من أجل تحقيق أهدافها؟

و من أجل الإجابة على هذه الإشكالية المطروحة، يمكن توظيف الفرضية التالية :

هل يمكن للمقاربات المعرفية والمفاهيمية أن تحدد المكونات التي تدخل في تحليلها، وتضبط علاقاتها بمتغيرات تطبيقها؟

وتستدعي الإجابة على هذا التساؤل الإعتماد على المحاور التالية :

المحور الأول: ماهية السياسة الخارجية وعلاقاتها ببعض المصطلحات ذات العلاقة بصناعتها وإتخاذ قراراتها
المحور الثاني: أهداف السياسة الخارجية وأدوات تطبيقها.
المحور الثالث: مكانة السياسة الخارجية في تحقيق الأمن .
الخاتمة.

المحور الأول: ماهية السياسة الخارجية وعلاقتها ببعض المصطلحات الأخرى.

على الرغم من المحاولات العديدة والمبدولة من طرف العديد من المهتمين بموضوعة السياسة الخارجية والتعريف بها تعريفا جامعاً مانعاً وموحداً، إلا أنها لم تتمكن إلى حد الآن من تحقيق هذه الغاية ، ولعل السبب في هذا يرجع إلى تعدد الزوايا والرؤى المختلفة التي ينطلق منها المفكرون في النظر إلى موضوع السياسة الخارجية؛ ومحاولة كل واحد منهم، إعطاء تعريف ينسجم مع التخصص الذي يمارسه، وكذا بحسب توجيه السلوك السياسي الخارجي الذي يحبذه، من أجل تنفيذ السياسة الخارجية مع مراعاة مجموعة المكونات التي تدخل في تركيبها وتؤثر عليها بشكل مباشر.

إضافة إلى ذلك ، ما تأخذه هذه الظاهرة من مسالك مختلفة وأنماط متباينة، تتعدد تجلياتها بين وحدة دولية إلى أخرى، وهذا ناهيك عن تعدد القضايا وتنوع المجالات التي تواجهها، وهذا ما شكل في عمومة عدم الاتفاق على تعريف -ولو عام -للظاهرة السياسة الخارجية.

و على الرغم من ذلك هناك العديد من التعاريف التي تم تبنيها من قبل البعض والتي من أهمها: تعريف "هارتمان" Hartman: الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها: "تقرير منتظم بالمصالح الوطنية المنتقاة بشكل مقصود"⁽ⁱ⁾، والملاحظ، إن هذا التعريف يكتنفه الغموض، من جانب أنه يقصر مفهوم السياسة الخارجية على متغير واحد ووحيد، وهو المصلحة الوطنية، والحال أن السياسة الخارجية لا يمكن أن يستقيم مدلولها على متغير واحد فحسب.

وهناك من يعرفها أيضا على أساس أنها: ⁽ⁱⁱ⁾ "سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية"، وما يميز هذا التعريف أيضا هو تركيزه على الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية وتهميشه لبقية الفواعل الأخرى .

كما يعرفها "باتريك مورغان" بأنها ⁽ⁱⁱⁱ⁾: "التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين".

أما مازن الرمضاني فيعرفها على أساس أنها ^(iv): "تلك الأفعال الهادفة والمؤثرة للدولة والموجهة خارج حدودها"، و الملاحظ على هذه التعريفات، أنها ركزت على سلوكيات وتصرفات صناع القرار في البيئة الخارجية ، وهي بهذا تقتصر على السلوكيات التي تقوم بها الدول، دون التطرق إلى مختلف الأهداف والإستراتيجيات المعلنة وأبعادها.

في حين يعرف محمد السيد سليم السياسة الخارجية على أساس أنها:

"برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"^(v)، وما يميز هذا التعريف، هو أنه يركز على مسألة التخطيط والبرمجة في السياسة الخارجية وإهمال الجوانب الأخرى. هناك من يربط السياسة الخارجية - عموما - بالأهداف .

وهكذا، من خلال التعريفات السالفة، يتبين أنها لم تحدد كل الأبعاد التي هي قوام السياسة الخارجية، حيث نجدها تقتصر في تعريفها للسياسة الخارجية على عنصر واحد من عناصرها، وهذا سواء على مستوى السلوك، أو على مستوى الأهداف .

والواقع أن تعدد التعريفات، يظهر تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية ومن ثمة يكشف عن صعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها، والعلاقة فيما بينها. ولكن مهما اختلفت هذه التعريفات وتنوعت، إلا أنه يمكن التوصل إلى تعريف إجراء لهذه الظاهرة. فتعرف على أساس أنها: "عبارة عن سلوكيات وتوجهات دولة معينة بغية تحقيق أهدافها في المصلحة الوطني من خلال الوسائل والآليات التي تعتمد عليها الدولة"^(vi)

ثانيا - علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم السياسية :

- السياسة الدولية:

لقد أجمع مختلف فقهاء العلاقات الدولية على أن السياسة الدولية تشير إلى تلك الجوانب التي تدار بها العلاقات بين الدول، والتي تمارسها في مستويات مختلفة بواسطة التعاون، والتنافس، والتكامل و الصراع* .

و من خلال هذا المنظور يتبين أن السياسة الدولية أشمل وأوسع من السياسة الخارجية؛ التي تعني بالأفعال وردود الأفعال الناتجة عنها، و أن السياسة الدولية، تهتم بالتفاعلات التي تحدث بين مختلف مكونات المجتمع الدولي، والتي تأخذ أشكالا مختلفة: قد تكون في شكل تعاون، أو تكامل، أو صراع.

أما العلاقة الموجودة بين كل من مفهوم السياسة الخارجية، ومفهوم العلاقات الدولية، فإنه يمكن إستنباطها من الموازنة بين ماهية كل مفهوم، إذ يمكن القول إن السياسة الخارجية هي برنامج عمل تقع في مجال فن الإدارة و الاختيار، التي تتمثل في عملية المفاضلة بين الأهداف والوسائل المختلفة، لاختيار الأكثر فعالية منها، وأما موضوع العلاقات الدولية، فهو علم تفسيري يهدف إلى الكشف عن حقائق والظواهر في السياسية الدولية وتفسيرها بطريقة علمية، بهدف الكشف عن خصائصها العامة المشتركة^(vii)، والتي تعني حسب تعريفها بالعلاقات بين الدول و الشعوب المختلفة، وبأنها أيضا علاقات غير محددة الهوية، والقائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية^(viii). إلا أن هناك من لا يأخذ بهذا الفاصل بين العلم بحقائقه الموضوعية، وبين الفن بفعالية قواعده. وذلك من تصور أن العلاقات الدولية هي علم نفعي يستهدف الكشف عن حقيقة الظواهر الدولية، بهدف وضعها في خدمة السياسة الخارجية، التي ينصب اهتمامها على السلوك الخارجي لهذه الدول أو المواقف التي تواجهها في البيئة الدولية.

ويمكن القول: إن العلاقات الدولية أعم وأشمل من السياسة الخارجية، وهذا يدل على أن هذه الأخيرة هي أداة بين يدي إدارة العلاقات الدولية؛ و أنها تقع داخل إقليم الدولة، فإن العلاقات الدولية تقع خارج هذا الإقليم، لتحقيق أهداف عامة، وهكذا يمكن القول: إن علم العلاقات الدولية يعني بما هو كائن وفقا

للمنظور الواقعي، أما السياسة الخارجية فإنها تهتم بما يجب أن يكون، وهذا، طبعا. وفقا لمنظور المثالي في هذه المجالات.

كما تعتبر الدبلوماسية إحدى الأدوات الرئيسة لتنفيذ السياسة الخارجية المتبعة من لدن الدول، ولاسيما في أوقات السلم، وأن هدفها يكمن في محاولة التوفيق بين الخلافات التي تنشأ بين الدول، وذلك بالسعي إلى فتح مسالك للتواصل بينهما. أي أنها تعتبر: "فن وممارسة إدارة المفاوضات مع الدول الأخرى في عملية تنفيذ السياسة الخارجية"^(ix)، وهذا ما يجعلها أداة لتحقيق المصلحة القومية، وذلك عبر فن الإقناع، المتمثل في إخضاع الآخرين لإرادة السياسة الخارجية. ومن هنا يمكن الحديث عن وجود علاقة تكاملية بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، أن نجاح الدبلوماسية، ينعكس إيجابا على عملية السياسة الخارجية، وفي حالة ما إذا فشلت فإنها تؤدي إلى قصور السياسة الخارجية وتبعيتها.

والجدير بالذكر، أن مقولة أن السياسة الخارجية هي إنعكاس للسياسة الداخلية و التي يقصد بها في أي دولة: مجموعة المتغيرات والقوى الداخلية التي تؤثر في سلوكية السياسة الخارجية، كالنظام السياسي وطبيعة الحكم فيها، وكذا دور الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط^(x)، وبالتالي، فإنه كلما توفر الاستقرار داخل الدولة، كلما تمثل ذلك في انسجام واستقرار مستوى السياسة الخارجية.

هذا ما يظهر إن هناك تأثير متبادل بين هاتين السياستين، أي أنه كلما أمكن للسياسة الداخلية أن تكون لها قابلية الانتشار خارج إقليمها، كما أمكن للنظام الدولي أيضا أن يؤثر في السياسة الداخلية لدولة من الدول، وهذا ما يتجلى في ظاهرة التعامل مع الأزمات الاقتصادية، وكذا ثورة المعلومات وتأثيراتها على المجتمعات الداخلية لتلك الدول، ومن ثمة، يمكن الحديث عن أهمية تزايد الترابط وأهمية تفعيل التكامل والتواصل في ما بينهما.

المحور الثاني: السياسة الخارجية أهدافها وأدواتها:

أولا - أهداف السياسة الخارجية :

تكمن إرادة صناعة السياسة الخارجية و إتخاذ قراراتها، و في حالة ما، ضرورة وضع أصحابها في إعتبارهم مجموعة من الأهداف، والتي يجب أن تتجسد في توفير ما لديهم من الإمكانيات، بغية تحويلها إلى أفعال وحقائق سياسية، واقتصادية، واجتماعية.

ويقصد بالهدف هنا: "وضع معين تتوخى الدولة تحقيقه في المجال الخارجي"^(xi)، وهذا من خلال تخصيص قدرا ضروريا من الجهد والإمكانيات، "أو عوامل قوة الدولة" التي يلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصورات النظرية، إلى مرحلة الممارسة والتنفيذ، وتوجد هناك عدة عوامل تتحكم في تحديد أولوية الأهداف القومية للدولة منها ما يتصل بظروفها الطبيعية، ومنها ما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية، ومنها ما يتصل بطبيعة النظام السياسي، أو كيانه العضوي، أو مما يتصل بشخصية متخذ القرار ذاته، وعلى الرغم من التفاوت في تحديد أولويات الأهداف والمضامين، في مجال السياسة الخارجية فقد يتقدم هدف في قائمة مخطط اهتمامات دولة ما، وهذا في حقبة زمنية معينة، ولتراجع أهميته في حقبة أخرى، حيث تولى الأهمية

في السبق لهدف آخر، وليست المفاضلة هنا ليست بين الهدفين، بقدر ما يتعلق الأمر بوظيفية كل هدف منهما في الزمن المناسب له.

وتبعاً للعامل الوظيفي في تصنيف الأهداف الملائمة و المناسبة لفترة زمنية ما، ظهرت عدة تصنيفات لتلك الأهداف وهي:

- **التصنيف الأول:** يعتمد هذا التصنيف في الأهداف القومية وفقاً للمدى الزمني وبالتالي فهم يميزون بين ثلاث أنواع، والتي يمكن ذكرها في ما يلي: الأهداف قصيرة المدى (المحورية)، والأهداف متوسطة المدى، والأهداف بعيدة المدى، وهذا مع الملاحظة، أنها مصنفة ضمن الأهداف الحيوية، والتي تتمتع بأكثر قدر من الديمومة، والإستمرارية^(xii)

- **التصنيف الثاني:** يقوم على أساس الأهداف القومية للوحدة الدولية، وهو يفرق بين نوعين من الأهداف: أهداف حقيقية، وأهداف معلنة، ويقصد بالأولى: تلك الأهداف التي شكلتها الدولة من أجل تجسيدها على أرض الواقع، بينما يقصد بالأهداف المعلنة: تلك الأهداف التي تصرح بها الدولة بشكل علني.

- **التصنيف الثالث :** فيتم اعتماده وفقاً للطريقة التي تصاغ بها هذه الأهداف، وبهذا الصدد فإنه يميز بين الأهداف المحددة، والأهداف العامة، فالأولى منها تصاغ بطريقة واضحة غير مبهم، أما الثانية فهي تلك التي تتميز بالغموض، مما يفسح المجال للتأويلات والاجتهادات المختلفة والمتباينة حول الدلالة التي تتضمنها^(xiii).

وبصفة عامة، يمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الوحدات الدولية في الآتي^(xiv) :

أ- **حماية السيادة والحفاظ على الأمن القومي للدولة :** حيث أن غاية أي وحدة سياسية هي حفاظها على استقلالها وأمنها وبقائها ، ومحاولة الإبقاء على استمرارية نظامها السياسي ، وهذا مهما كلفها ذلك من ثمن ، فهي تعمل كل ما في وسعها من أجل تحقيق هذه الأهداف، حتى لو استدعى الأمر الدخول في نزاعات مسلحة.

ب- **تنمية قدرات الدولة من القوة:** تسعى كل دولة إلى زيادة قدراتها من القوة للاحتفاظ بحد أدنى منها بهدف تمكينها من الحفاظ على استقلالها، وهذا انطلاقاً من عدة دوافع يمكن أن نذكر منها: الخوف من مختلف التهديدات الخارجية، والتنافس المحموم بين وحدات دولية.

ج- **زيادة مستوى الثراء الاقتصادي :** يشكل هذا العنصر، هدفاً أساسياً لأي دولة، تسعى من خلاله إلى البحث عن مختلف الموارد الاقتصادية، التي تكفل لشعبها المستوى المعيشي اللائق، لأن ماهية الوجود القومي للدولة يتطلب حداً أدنى من الثروة الوطنية، يكفل لها -بإستمرار- تطوير المستوى المعيشي الكريم لشعبها. وعادة ما ينظر إلى الثراء المادي الاقتصادي بمؤشر مستوى نفوذ الدولة وتأثيره في المجتمع الدولي ويتيح لها دعم قوتها العسكرية ويمكنها من التأثير في العلاقات الدولية من خلال الوسيلة الاقتصادية التي بما تخدم أهدافها.

د- **العمل على الدفاع عن قيم الدولة :** من بين الأهداف القومية التي تسعى الدولة جاهدة لأجل تحقيقها: الدفاع عن قيمها (عقيدة، أيديولوجية) والعمل على حمايتها من محاولات الغزو الثقافي،

الفكري وكما تعمل على ترويج هذه المعتقدات ونشرها في الخارج، اعتقاداً منها أن اتساع نطاق المشاركة الدولية للأيديولوجية التي تعتنقها، يخدم مصالحها بصورة أفضل، في الوقت نفسه يرتبط باعتبارات أمنية وإستراتيجية أيضاً^(*).

وأما الوسائل التي اعتمدتها الدول من أجل تحقيق أفكارها، فتمثل في الدعايات الموجهة نحو دول معينة، أو بتشجيع الثورات .

ويمكن القول: إن القيم والأفكار التي تحملها العقيدة أو الأيديولوجية قد لعبت دوراً مهماً في مجال العلاقات الدولية بصفة عامة، وفي ميدان السياسة الخارجية على وجه الخصوص، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عملت كل من الدول الرأسمالية والاشتراكية إلى اللجوء لإستقطاب بقية دول العالم كل إلى معسكرها.

ثانيا- أدوات تنفيذ السياسة الخارجية:

تسعى الدولة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف إلى ترجمتها على أرض الواقع، حيث تلجأ إلى عدة آليات ووسائل تتماشى مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها. وقد تكون هذه الوسائل سلمية، كما قد تكون عنيفة. وكذلك كلما تعددت وسائل وإمكانات تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وكلما ساهم ذلك في منح الدولة فسحة من حرية التصرف في شؤونها الخارجية ذلك أن إنجاز بعض الأهداف في البيئة الدولية، يتطلب تنوع في العمل الخارجي^(xv). وعلى العموم ثمة أنواع عدة من هذه الوسائل، يمكن حصرها في الوسائل الدبلوماسية، والاقتصادية، ووسائل الإعلام والدعاية والعسكرية، الإستراتيجية.

أ- الوسائل الدبلوماسية :

تعتبر الدبلوماسية في إطار إدارة العلاقات الدولية هي الأداة الرئيسة في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، ولاسيما في أوقات السلم. وهي الطريقة المثلى للتعامل في الظروف العادية وتساعد على إدارة المفاوضات والحوارات من أجل حل الخلافات والأزمات التي قد تميز العلاقات بين فواعل النظام الدولي.

وعلى الرغم من أن هذه الوسيلة هي أقدم الوسائل في تنفيذ السياسة الخارجية، وبالأخص في العصر الحديث وإنما كانت تتميز بالانغلاق والسرية، بحيث لا يسمح للطبقات الأخرى الإطلاع عليها، وإلا أنها سرعان ما تغيرت هذه النظرة بعد الحرب العالمية الثانية، التي تطورت فيها الدبلوماسية بشكل ملحوظ وهذا نتيجة للتطور التكنولوجي وهو الشيء الذي أدى بصناع السياسة الخارجية إلى اللجوء إلى الدبلوماسية العلنية، وقد ترتب عن هذا الانتقال، إلزامية فتح مسار المفاوضات بين الدول أمام وسائل الإعلام والرأي العام، من جهة، والإعلان الرسمي عن النتائج التي قد تنتهي إليها هذه المفاوضات، من جهة ثانية.

وعليه فإن الدبلوماسية قد لعبت دوراً كبيراً في التخفيف من حدة هذه النزاعات المسلحة وساهمت في إنهاء أو حل البعض منها بين القوى الدولية، وبالذات النووية الكبرى منها .

ب- الوسائل الاقتصادية :

يعتبر العامل الاقتصادي، من أهم أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية منذ أقدم العصور، وقد ازدادت أهميته بعد ما يسمى بنهاية الحرب الباردة، وهو ما ساهم في تحول المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية إلى فاعل أساسي في التفاعلات الاقتصادية والسياسية والدولية، ومن أنجع الوسائل والآليات التي تعتمد عليها الدول في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، من أجل تحقيق مصالح اقتصادية بالدرجة الأولى، حيث أنها تشمل مختلف المعونات التي تقدمها الدول الكبرى للدول الصغرى، في إطار سياساتها التسلطية و هيمنتها التي تأخذ أيضا شكل الحظر الاقتصادي ، كما قد تكون أيضا في شكل إقامة التكتلات الاقتصادية سواء كان ذلك في إطار التعاون أو التكامل^(xvi).

ج- الوسائل العسكرية:

تستعمل هذه الأداة وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية في حالة ما إذا شعرت دولة ما بتهديد أمنها القومي، ولا تلجأ إليه إلا بعد فشل جميع المساعي الدبلوماسية الحميدة، كما قد تكون هذه الوسائل في شكل تدخل عسكري لدولة قوية لمساندة أحد طرفي النزاع في مختلف الحروب، سواء كانت داخلية أو حروب بين دولتين مختلفتين، كما قد تكون أيضا على شكل تقديم مختلف المساعدات المادية والعسكرية والمعنوية^(xvii).

د- وسائل التجسس وأعمال التخريب:

يمكن القول: إن نجاح استعمال الوسائل الدبلوماسية، والاقتصادية والعسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن العمل والنشاط التحضيري الذي تقوم به أجهزة الإستعلامات والمخابرات .

وعلى الرغم من انتشار ما يسمى، بالدبلوماسية العنيفة، والمتعددة الأطراف إلا أن ذلك لم يمنع من انتشار بعض النشاطات السرية، كأعمال التجسس التي تقوم بها بعض المؤسسات و الأفراد والتي كان ينظر إليها - حسب المفهوم التقليدي- أنها تشوه وظيفة النشاط الدبلوماسي وتمس بسمعته وقداسته، لكنها اليوم - حسب المفهوم الحديث - تعتبر جزءا من النشاطات والوظائف العادية التي تقوم بها السفارات، حيث أصبح لكل سفارة ملحقا عسكريا، ولكن ضمن الحدود التي لا تمس بسلامة واستقرار الدولة المضيفة^(xviii).

غير أن ارتباط نشاط التجسس بعمليات التخريب والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما، بطريقة سرية عادة ما يثير نزاعات بين الدول، وبالتالي فالتخريب يقصد به كل النشاطات التي تقوم بها دولة أجنبية لأجل تنظيم الجماعات المعادية للنظام، وقد تصل إلى مساعدة هذه التنظيمات على القيام بالانقلابات العسكرية، وتعتبر-هذه الأخيرة- من أكثر الوسائل شيوعا في الدول الكبرى للتغيير السياسي والتأثير في المجال الاقتصادي للدول الأخرى..

المحور الثالث: محددات السياسة الخارجية:

يقصد بمحددات السياسة الخارجية مجموعة من العوامل المؤثرة في توجيه السلوك الخارجي للوحدة الدولية، وهناك من يسمي هذه المحددات بالعناصر المفسرة لها ويطلقون عليها المتغيرات التفسيرية للسياسة الخارجية^(xix)، لأن رسمها تتأثر بمجموعة من العوامل التي تساهم في تشكيل وتوجيه تلك السياسة، سواء أكانت هذه العوامل داخلية أم خارجية، والتي من أهمها:

أولاً: المحددات الداخلية: ويقصد بها تلك العوامل التي تنشأ عن البيئة الموضوعية الداخلية للوحدة الدولية، الآتية من داخل نطاق ممارستها لسلطتها^(xx)، وتشمل على عدة عناصر وهي: المكانة الجغرافية، وحجم السكان والامكانيات الاقتصادية والقدرة العسكرية والبناء الاجتماعي، والنظام السياسي (جماعات المصالح والرأي العام إلى غيرها من العناصر الأخرى)، وتفاعل هذه العناصر كلها يطلق عليها البعض "بالخصائص القومية"

1- المحددات الجغرافية: تلعب العوامل الجغرافية دوراً أساسياً في رسم وتوجيه السياسة الخارجية لدولة معينة، وهي تلك المتغيرات المتعلقة بالموقع الجيوبوليتيكي والإستراتيجي للدولة، وما تزخر به من قدرات طبيعية ومن موارد وثروات معدنية باطنية، بحيث يترك الموقع الجغرافي لدولة ما، من خلال شساعة المساحة ومدى تنوعها في مختلف الثروات أثراً مهماً في السلوك السياسي الخارجي.

وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي والعلمي مازالت العوامل الجغرافية تمثل إحدى المكونات الطبيعية لقوة الدولة، فهي محددات ثابتة لقوتها ومكانتها في ميدان العلاقات الدولية*.

2- المحددات الاقتصادية: يلعب العامل الاقتصادي دوراً كبيراً، في التأثير على النظام السياسي لدولة معينة في إطار سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي، بحيث تحتوي الموارد الاقتصادية الوطنية لدولة معينة على الثروات الطبيعية ومختلف المنتجات الصناعية والزراعية...إلخ.

كما أصبح الاعتماد المتبادل أمراً حتمياً، بالنسبة لجميع الدول لأنه يصعب على أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، مهما بلغت مستوى عال من الرقي والازدهار، فالمتغيرات الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في توجيه السلوك الخارجي للدولة، فكلما كان وضع الدولة قوياً في المجال الاقتصادي، كلما زاد ذلك من مكانتها وقوتها على المستوى الدولي، وهو ما يسمح لها من تدعيم إرادتها السياسية واستقلاليتها في اتخاذ القرارات، والتأثير في سلوكيات الدول الأخرى^(xxi)

3- المحددات العسكرية: تعد القدرة العسكرية للدولة، أحد العوامل المساعدة والمؤثرة في السياسة الخارجية^(xxii) فالدولة التي تمتلك قوة وقدرة عسكرية كبيرة وضخمة تتبنى سياسات مخالفة عن تلك التي تتبناها دول فقيرة في هذه الميزات المذكورة، وهذا ما يدفع بالدول المتقدمة إلى إتباع سياسات التدخل والهيمنة، مما يجعلها تفرض إرادتها في مختلف المحافل الدولية، كما تعد عنصراً رئيسياً لاحتلال الدولة مكانة متميزة ومرموقة، بالإضافة إلى إن هذا النوع من القوة ويساعد المفاوض على تعظيم مكاسبه في

المفاوضات التي يجريها، كما يمكن للدول أيضا أن تستعملها كوسيلة للردع ، حينما يلوح بها في وجهها طرف معين لثنيه عن متابعة سياسة معينة.

4- المحددات الثقافية: تعتبر كل من العوامل الثقافية والشخصية الوطنية ، وقيم المجتمع من أهم محددات السلوك على المستوى الاجتماعي، ومن ثم العوامل الهامة الموجهة للسلوك السياسي، ويقصد بالشخصية القومية، النمط العام من أنماط الشخصية التي تجمع الخصائص أو السمات التي يشترك فيها غالبية سكان الدولة^(xxiii)، والتي تميزهم عن غيرهم من المجموعات البشرية الأخرى.

فالتجانس الاجتماعي ، بعد ضروريا ومهما بين مختلف الأفراد* لأن وحدة الشخصية الوطنية هي الركيزة التي تحدد إحساس وشعور الأفراد بالولاء والانتماء إلى ما ترمز إليه تلك الشخصية.

وتندرج الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، ضمن المحددات المجتمعية للسياسة الخارجية، وتظهر أهميتها أكثر في البلدان المتقدمة ذات النظام السياسي المفتوح. أما في النظم السياسية الشمولية، فلا يمكن الفصل بين توجهات الحكومة وتوجهات الحزب الحاكم في السياسة الخارجية، مما يسفر عنه غياب قوى معارضة ومراقبة للسلوك الخارجي.

بالإضافة إلى هذه المحددات فإن جماعات المصالح و الرأي العام تعتبر بدورها فواعل لا يقل أهمية عن باقي المحددات الأخرى، عند رسم وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، أما في المجتمعات المتخلفة فإن المؤسسة السياسية هي التي تعمل على توجيه الرأي العام ، وفقا لما يخدم مصالحها وأهدافها في السياسة الخارجية، وذلك من منطلق العقيدة أو الأيديولوجية التي تعتنقها الجماعة القائدة و التي تسعى إلى تنظيم المجتمع و توظيفه لخدمة مصالحها على المستويين الداخلي والخارجي

وقد لعبت الأيديولوجية دورا بارزا في ميدان العلاقات الدولية خلال سنوات الحرب الباردة بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. انقسم العالم بموجها إلى كتلتين متعاديتين إيديولوجيا، وازدادت حدة سياسات الاستقطاب من جانب كل قطب لاجتذاب دول العالم الثالث غير المنحازة إلى جانبه، كما لعبت المحددات الشخصية المتبينة لهذا التوجه الفكري دورا بارزا في توجيه السلوك السياسي الخارجي للدول إذ لا يمكن إنكار دور الزعامة السياسية المسؤولة عن توجيه السياسة الخارجية للدولة في التأثير عليها فيما يتصل بتحديد الأهداف واختيار أساليب تنفيذها^(xxiv)، وهو ما أدى - في كثير من الدول - إلى تغير توجهاتها في السياسة الخارجية مع تغير القادة فيها^(*).

ثانيا - المحددات الخارجية:

تلعب المحددات الخارجية التي تفرزها البيئة الدولية دورا مهما في السياسة الخارجية لكل الدول، فالسلوك الخارجي للدولة يتأثر بسلوك الوحدات الدولية الأخرى^(*).

ومن خلال ما سبق يمكن القول: إن المحددات التي تم ذكرها أنفا تؤثر بصفة مباشرة على قوة الدولة وينعكس ذلك إيجابا على مستوى تأثير سياساتها الخارجية على مستوى البيئة الدولية، ورسم أبعادها التي

تنصرف إلى مجموعة من الأبعاد السياسية، والتي يمكن ذكرها في ما يلي: الواحدية، و الرسمية، والعلنية، و الاختيارية، والهدفية والخارجية والبرنامجية.

تنصرف السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية واحدة، ومعنى ذلك أنها تتبع لدولة معينة، و تتبع مختلف البرامج إزاء العالم الخارجي لدولة معينة، أي أنها عملية واعية نحاول التأثير على البيئة الخارجية أو التأقلم معها وتسعى جاهدة من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف، وذلك عبر برنامج ذو بعدين على الأقل، حيث يتمثل، البعد الأول وهو البعد العام ويشمل التوجهات والأدوار والأهداف والإستراتيجيات، في حين يحتوي البعد الثاني على القرارات والسلوكات والمعاملات التي تتضمنها هذه العملية ويطلق عليه اسم البعد المحدد، الذي يؤثر في عمومها ماهية السياسة الخارجية للدولة، ويحدد أبعادها ، من أجل استمرارية وجودها في محيطها الدولي.

خاتمة :

من خلال ما سبق يمكن القول: إن موضوع السياسة الخارجية قد عرف تحولات متتابعة، عبر مختلف العصور، فبعد أن كان منحصرًا في الشق الأمني، أو ما يسمى بالأمن العسكري حسب المفهوم التقليدي، أصبح يتناول عدة موضوعات، وذلك وفقًا لما يخدم مصالح الدولة الوطنية، كما عرف عدة تعريفات فكل معرف للسياسة الخارجية تجده يعرفها وفقًا لما يخدم توجهاته الخاصة، وهذا وفقًا لما يخدم مصالح الدولة التي ينتهي إليها، مما أدى بذلك إلى صعوبة تحديد مفاهيمها وحتى ماهيتها ، أضف إلى ذلك، أنه موضوع شائك ومعقد كونه يتداخل مع الكثير من المصطلحات المشابهة له، كالسياسة الدولية، الدبلوماسية، السياسة الداخلية وعلم العلاقات الدولية، وهو ما يستدعي متابعة تداعياتها وتطورها باستمرار، للوقوف على مستجداتها، ومن ثم توظيفها بالطريقة التي تحقق مصالح الدولة في إطار محيطها الدولي.

الهوامش :

(i) محمد شلي، السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية تسوية الصراع العربي، الإسرائيلي 1979 1994 (رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1999)، ص 18.

(ii) William.Wallace, foreign policy and the political process (London: the macmillan press ltd, 1971), P.17.

(iii) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1989)، ص 9.

(iv) إسماعيل مازن الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية (العراق: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1991)، ص 13.

(v) حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات مركزاً للتحليل (الجزائر: بوزريعة، دار هومة، 2012)، ص 17.

(*) هذا ما يؤكد عليه التعريف الذي قدمه مارسيل ميرل: والمتمثل في أنها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه للخارج أي الذي يعالج مشاكل تدرج ما وراء الحدود، وهي أيضاً مبادئ وأفعال تتخذها مؤسسات وهيئات الدولة داخل الدولة باتجاه الخارج، تستهدف تحقيق أهداف بعيدة المدى، وأخرى قريبة، وسياسة الدولة الخارجية هي جزء من سياستها الوطنية، وعلى كل دولة أن تختار ما ينبغي أن تقوم به فيما يخص الشؤون الدولية وفي إطار قوتها وواقعيتها، وأن السياسة الخارجية هي المفتاح الرئيس لعملية ترجمة الدولة لأهدافها ومصالحها".
- مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها"، الأكاديمية السورية الدولية، تم تصفح الموقع، أكتوبر 2014.

http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7

(vi) جندلي عبد الناصر، (محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية لقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2007. 2008)

(*) و مثل هذه الأدوار الذي تؤديها السياسة الدولية، جعل حامد ربيع يميل إلى تعريفها بأنها "عبارة عن التفاعل الذي لا بد ان يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأحداث والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية".

- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009)، ص 28.

(vii) هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية (مصر: الإسكندرية، 2012)، ص 13-14.

(viii) مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية (الجزائر: عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص 2007.

(ix) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات (الكويت: منشورات دار السلاسل، 1985)، ص 130-131.

(x) زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية (بيروت: دار الجيل، 1999)، ص 11.

(xi) جندلي عبد الناصر، مرجع سبق ذكره.

(xii) هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(xiii) هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

(xiv) صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 130-135.

(*) ولعل المثال الآتي يوضح الأمر. فمثلاً نجد الاتحاد السوفياتي سابقاً، كان يحرص على البقاء في منطقة أوروبا الشرقية، وذلك من أجل اتخاذها حزاماً أمنياً واقفاً له، تجنباً لرد الفعل الذي سيطراً على وجود أنظمة معادية لأفكاره الشيوعية.

(xv) حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 97-98.

(xvi) مبروك غضبان، مرجع سبق ذكره، ص 272-275.

(xvii) عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره.

(xviii) حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 109.

(xix) محمد مفتي ومحمد السيد سليم، مترجما، تفسير السياسة الخارجية (الرياض: جامعة الملك سعود، 1980)، ص 60.

(xx) سعد التميمي، "السياسة الخارجية العراقية: قراءة في الواقع والطموح"، تم تصفح الموقع يوم 2013/11/30. مركز أضاء العراق www.adwaa.org.

(*) فهذا بسمارك يقول: "إن الجغرافية هي العنصر الدائم في السياسة" ويفهم من كلامه هذا أن الجغرافيا هي الرافد الأساس لقدرة الدولة بما تمتلك وتفقر ضمن إقليمها من عوامل قوة أو مسببات ضعف.

- حسن حافظ وهيب، "العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية (دراسة في العاملين الجغرافي والبشري)"، دراسات دولية 44 (ب. س. ن)، ص 180 تم

تصفح الموقع يوم 2014/08/24 www.jasg.net/iasg?func=full

(xxi) هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(xxii) صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 185.

(xxiii) حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

(*) وقد ربط مجموعة من الباحثين بين عدم الاستقرار الداخلي للدولة وانخراطها في الأعمال العدوانية الخارجية، فالدول التي تعاني من الأزمات والصراعات الداخلية تسلك طريق الصراع الخارجي لصرف النظر عن المشكلات الداخلية

(xxiv) بدرعبد العاطي ، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول:دراسة حالة اليابان – إسرائيل ، السياسة الدولية 153 جويلية 2003، ص ص 8-9.

(*) "هتلر" في ألمانيا، "ستالين" في الإتحاد السوفياتي ، والزعيم و" ماو تسي تونغ" في الصين الشعبية.

- هشام محمود الأقداحي ، مرجع سبق ذكره ، ص.39.

(*) وهذا ما عبر عنه الواقعيون صراحة عندما تطرقوا إلى تفسير السياسة الخارجية بشكل أو بآخر عن طريق الاعتماد على مختلف المحددات الشخصية، الداخلية ، وطبيعة النظام السياسي ، فحسب اعتقادهم أنه مقصرين جدا في مجال البحث لأنهم يفسرون ما يحدث في النظام الدولي.